Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

25 Octobre 2011
25 أكتوبر 2011

دنيا الوطن

وفد هيئة الوفاق يلتقي وكالة بيت مال القدس ويبحث دعم المدينة المقدسة

اطلع وفد هيئة الوفاق الفلسطيني والذي يزور حاليا المغرب على منجزات وكالة بيت مال القدس الشريف، والبرامج التي تنفذها لحماية المدينة المقدسة ودعم صمود سكانها. وتابع الوفد، الذي استقبله المدير العام للوكالة، عبد الكبير العلوي المدغري، عرضا حول المشاريع التي أنجزتها الوكالة خلال سنة 2010، والتي بلغت قيمتها الإجمالية 12 مليون دولار في مجالات الصحة والتعليم والإعمار والشؤون الاجتماعية، إلى جانب المشاريع المعتمدة برسم البرنامج العام 2011، حيث تمكنت الوكالة، إلى حدود 31 يوليو الماضي، من اعتماد ثمانية ملايين دولار من مجموع 30 مليون دولار المبرمجة.

وأشاد الدكتور عبد العزيز الشقاقي بالعناية الخاصة، التي توليها القيادة المغربية ولجنة القدس لمدينة القدس الشريف، ولأهلها الصامدين فيها، مبرزا ما لمسه أعضاء الوفد في زيارتهم للمملكة من رسوخ للقضية الفلسطينية في الوجدان المغربي.

كما استعرض الشقاقي ظروف تأسيس وأهداف الهيئة، التي تسعى لتحقيق الوفاق الفلسطيني الداخلي، بعد سنوات من انقسام واقتتال داخلي أساء للصورة المشرفة لفلسطين، كبلد للمقاومة والكرامة والشهداء، وأثار خيبة أمل في العالم العربي والإسلامي، إلى حين توقيع اتفاقية المصالحة في القاهرة بين حركتي فتح وحماس.

وأضاف الشقاقي أن الهيئة التي تضم ممثلي من الفصائل والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني ومستقلين، قطعت شوطا مهما في الترويج للمصالحة والتئام القيادة ووحدة الصف، وتواصل الجهود للتنفيذ الكامل لبنود اتفاق القاهرة وتحقيق المصالحة المنشودة.

كما اعتبر الشقاقي أن مشروع الوفاق الفلسطيني الداخلي يهم العرب والمسلمين، وليس فقط الفلسطينيين، باعتباره أحد أشكال الدعم لهم، معربا عن أمله في أن تجعل منظمة التعاون الإسلامي ولجنة القدس ملف الوفاق ضمن أجندتيهما، وأن تربطهما شراكة حقيقية مع الهيئة.

من جانبه أوضح مدير الشؤون العامة والإعلام والمعلومات بالوكالة، محمد سالم الشرقاوي، أن الوكالة أطلعت أعضاء الوفد على مجالات اهتمامها، التي تأتي تنفيذا لتعليمات جلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، للاعتناء بالقطاعات الاجتماعية عبر إنجاز مشاريع يعود أثرها المباشر والملموس على المقدسيين.

وأضاف أن الوكالة قدمت لوفد الهيئة أوجه نشاطها الميداني، وحضورها الفعلي بين المقدسين ومؤسساتهم، مبرزا أنها تعمل على تطوير أداء المؤسسات المقدسية على الأرض، وتجسيد هذا العمق العملي لمشاريعها ميدانيا.

كما أعربت الوكالة للوفد عن طموحاتها لرفع وتيرة نشاطها حسب الإمكانيات المتوفرة، وعن أملها في أن تتكاثف الجهود للاستجابة لانتظارات المقدسيين المحتاجين لدعم حقيقي يمكنهم من الصمود، ومواجهة إجراءات الحصار والتضييق الممنهج، الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي بشكل يومي.

وأشار المسئول بالوكالة، في هذا الصدد، إلى أن نقص التمويل يمثل تحديا كبيرا أمام الوكالة، التي تعد المملكة المغربية ممولها الرئيسي، وعائقا أمام طموحها للاستجابة لحاجيات المقدسيين.

وتمثل هيئة الوفاق الفلسطيني إطارا شعبيا وطنيا مستقلا يضم شخصيات وطنية توافقية تؤمن بالمشروع الوطني الواحد والشراكة والمصالحة الوطنية وتعمل على تحقيق هذه الأخيرة وتهيئة المناخ المناسب لإنجازها، أساسا عبر بناء الثقة بين فرقاء الخلاف في الساحة الفلسطينية.

ويزور وفد الهيئة المغرب في إطار لقاء ينظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، لعرض التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية، لاسيما عبر مسار هيئة الإنصاف والمصالحة ودورها في تسوية ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

مغرب اليوم الجديد

Du 21 au 27 10 11

نزاهة الانتخابات المقبلة بين الملاحظة والمراقبة

لأول مرة في تاريخ الانتخابات المغربية، سيتم اعتماد ملاحظة الانتخابات كآلية لضمان نزاهتها، وذلك إيذانا بدخول المغرب عهدا جديدا يهدف إلى ترسيخ دولة الحق والقانون.

إعداد: محمود أحياتي

أخيرا، سيتم العمل بآلية مراقبة الانتخابات، أو إن صح التعبير إخضاعها لـ"الملاحظة"، كما ورد في مشروع القانون رقم 30.11 الذي مر، مؤخرا، من جميع مراحل المصادقة عليه. وهو الأمر الذي يشكل، في الواقع، قفزة نوعية أخرى في طريق تشييد الصرح الديمقراطي المغربي، كما يقول إدريس اليازمي.

هذا الاعتراف القانوني بمجال الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات، كان أحد أهم محاور الإصلاح القانوني الانتخابي الذي طالما طالبت به عدد من هيئات المجتمع المدني، بما فيها مجموعة من الأحزاب السياسية، ليأتي في الأخير استجابة لهذه المطالب، وكذا تبعا لتوصية كانت تضمنتها التقارير التي أصدرها، المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان نفسه (أصبح اليوم المجلس الوطني لحقوق الإنسان)، بمناسبة ملاحظة الاستحقاقات الانتخابية في سنوات 2002 و2007و2009 وكذا الاستفتاء على الدستور بتاريخ فاتح يوليوز الماضي.

> **ملاحظة الانتخابات أهم محاور الإصلاح القانوني الانتخابي**

ولذلك فالتحدي المرفوع في المرحلة المقبلة، يقول عبد الرحيم المنار السليمي، الأستاذ والباحث في العلوم السياسية بكلية الحقوق، هو "تنزيل الدستور وربط ما جاء به من مقتضيات في هذا الإطار بالواقع، لإنجاح العملية الانتخابية التي يعقد عليها الرهان في المرحلة المقبلة للانتقال إلى السرعة النهائية في طريق الدمقرطة".

رفض إشراف الداخلية

بعض الفعاليات السياسية اعتبرت أن إشراف وزارة الداخلية على الانتخابات سوف لن يسمح بتحقيق هذه القفزة النوعية في المسار الديمقراطي الجديد الذي دشنته البلاد منذ فاتح يوليوز الماضي. وهو الرأي الذي يعبر عنه صراحة أحمد الدريدي، "رئيس "المركز المغربي من أجل ديمقراطية الانتخابات" حينما يعتبر أنه "من الطبيعي عدم الثقة في إشراف وزارة الداخلية على تنظيم الانتخابات"، معللا وجهة نظره بأنها فشلت في الاستحقاقات السابقة، وليختم تصريحه بالدعوة إلى تشكيل لجنة مستقلة يوكل إليها الإشراف على هذه الانتخابات.

أما وزير الداخلية الطيب الشرقاوي، فاعتبر، من جهته، أنه بإقرار مشروع قانون الملاحظة الانتخابية فقد تحقق وضع آلية الاشتغال المناسبة التي ستسمح بضمان انتخابات نزيهة وحرة تتماشى وطبيعة المرحلة

Revue de

مغرب اليوم الجديد

Du 21 au 27 10 11

الجديدة التي دشنها الدستور الجديد.

لكن الأحزاب المغربية، مع ذلك، رفضت التوقيع في شيك على بياض لوزارة الداخلية، في مسألة ضمان نزاهة الانتخابات، ومنها من عادت للتشكيك في المنظومة العامة التي ستأتي ضمنها هذه العملية الانتخابية ابتداء من التقطيع الانتخابي، ومسألة العتبة، إلى قضية تركيبة المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي أوكل إليه مسألة ملاحظة الانتخابات وكذا الترخيص للهيئات والمنظمات المحلية والأجنبية التي ستشارك، تحت إشرافه، في ملاحظة الانتخابات.

مطالب بإشراف القضاء

تكليف المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالإشراف على ملاحظة الانتخابات وكذا تركيبته خلفت جدلا كبيرا، ورافقت ذلك انتقادات قوية وجهت للمجلس من طرف هيئات سياسية ومنظمات من المجتمع المدني. وقد قاد تيار المعارضة هذا حزب العدالة والتنمية الذي كان نوابه قد امتنعوا عن التصويت لصالح المشروع المتعلق بملاحظة الانتخابات، وبرر الحزب ذلك بكون الحكومة رفضت "التعديلات التي تقدم بها الفريق باستثناء بعض التعديلات الشكلية"، واعتبر فريق العدالة والتنمية في البرلمان أن المشروع "لا يضمن الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات". وكان من بين أهم التعديلات التي ألح فريق العدالة والتنمية على إضافتها فقرة في المادة الخامسة تشير إلى استثناء المنظمات الدولية من الاعتماد، رغم أنها ترتبط باتفاقيات مع الحكومة المغربية أو مع المؤسسات والهيئات المشار إليها في المادة الثانية في شأن ملاحظة الانتخابات، معللا ذلك بإعطاء مضمون لهذه الاتفاقيات الدولية، كما اقترح فريق العدالة والتنمية بتعديل يهم المادة السابعة والتي تتعلق بأعضاء اللجنة الخاصة لاعتماد الملاحظين الانتخابيين، حيث طالب على الخصوص بأن توكل رئاسة هذه اللجنة إلى رئيس غرفة بالمجلس الأعلى يعينه الرئيس الأول لهذا المجلس بدل رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك لـ"إعطاء الرئاسة للقضاء لما له من استقلالية وتعزيزا لمزيد من المصداقية لعمل اللجن".

انتقادات إلى تركيبة المجلس

بخصوص تركيبة المجلس، لم يكن العدالة والتنمية وحده من انتقدها بشدة، إذ هناك منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، واتحاد كتاب المغرب ينتقد بشدة "إقصاءه" من المجلس، والأمر ذاته عبر عنه المرصد المغربي للحقوق

> **مطالب بإناطة الإشراف على العملية الانتخابية للقضاء**

والحريات.

فإذا كانت انتقادات العدالة والتنمية ومنتدى الكرامة لحقوق الإنسان تركز على جانب "تغييب" أي شخصية تمثل الحساسيات الإسلامية من المجلس، فإن اتحاد كتاب المغرب ذهب إلى حد اعتبار إقصائه من عضوية المجلس الوطني لحقوق الإنسان "تراجعا عن روح ومنطوق الدستور الجديد الذي أدمج المسألة الثقافية في المنظومة الحقوقية الوطنية، وجعل منها محورا لازما في التعاقد المجتمعي الجديد الذي يثمّن الهوية المغربية، في تعددية مكوناتها وتنوع روافدها". أما المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، فاعتبر تغييبه نوعا من العنصرية، مشيرا إلى أن "الحركة الأمازيغية ما فتئت تطالب منذ سنوات بضرورة احترام هذه التمثيلية في المجالس واللجان الوطنية التي تشتغل على وضع خطط وبرامج وطنية أو صياغة مرجعيات سياسية، حقوقية أو قانونية".

واحتجاجا على تركيبة المجلس، كشف عبد العالي حامي الدين عضو المكتب التنفيذي لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان أن الأخير قد يقرر مقاطعة المجلس الوطني لحقوق الإنسان. واعتبر خلو المجلس من أي عضو من المنتدى "إقصاء" متعمدا للشخصيات ذات الحساسية الإسلامية. وأوضح أنه يُفترض في المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يعبر عن جميع مكونات المجتمع الحقوقي وأن يعكس التعددية الفكرية الموجودة في المجتمع.

غير أن وزارة الداخلية ردت بأن الغرض الأسمى من الملاحظة الانتخابية يتمثل في العمل الموازي الذي يقوم به الملاحظ الانتخابي إلى جانب السلطات العمومية، بهدف السهر على نزاهة وحرية الانتخابات وضمان تكافؤ الفرص بين جميع الأطراف، وهو العمل الذي سيتكفل القيام به المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

المراقبة بدل الملاحظة

لم تسلم إجراءات اعتماد مراقبي الانتخابات أيضا من الانتقادات. فالمرصد المغربي للانتخابات، الذي يضم عددا كبيرا من الجمعيات الحقوقية المغربية، انتقد تعقيد هذه الإجراءات. وأوضح كمال الحبيب رئيس المرصد المغربي للانتخابات بخصوص هذه الإجراءات أن تشكيلة اللجنة الخاصة التي أسند لها القانون مهمة اعتماد الهيئات التي ستراقب الانتخابات معقدة، إذ تضم أربعة أعضاء يمثلون وزارات العدل والداخلية والخارجية والاتصال، وممثلا عن الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، وممثلا عن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وخمسة ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني الممثلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو ما قد يؤثر على مسألة الفعالية في الأداء، بحسبه. كما اعتبر أن "المعايير التي ربط بها مشروع القانون مشاركة جمعيات المجتمع المدني في الانتخابات غامضة وتفتح المجال أمام تقييمات وحساسيات شخصية وسياسية".

وانتقد كمال الحبيب طريقة ملاحظة الانتخابات، والتي تعني أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان عليه أن ينتظر حتى تفرغ العملية الانتخابية، ويتوصل بتقارير الهيئات التي سمح لها بالمشاركة في المراقبة، ليرفعها بدوره إلى السلطات العمومية. فبالنسبة لرئيس المرصد المغربي للانتخابات، فإن هناك خروقات تشوب مرحلة ما قبل الحملة الانتخابية، وتلك المتعلقة بفترة الحملة الانتخابية، ثم التي تخص عمليات التصويت وإحصاء الأصوات وإعلان النتائج". وهو الرأي الذي دافع عنه الحبيب الشوباني، العضو القيادي بالعدالة والتنمية، حينما أكد بدوره أن ملاحظة الانتخابات لا تكفي لضمان نزاهة الانتخابات، بل يجب اعتماد نظام مراقبة الانتخابات الذي يسمح بالتدخل في حينه في حال تبين للمراقب أن هناك خرقا معينا. وتساءل الشوباني، في هذا الإطار، لماذا لا يتم اعتماد مراقبين دوليين من الاتحاد الأوروبي مثلا، والذي لنا معه وضع متقدم؟.

غير أن حسن عبيابة، عضو المكتب السياسي للاتحاد الدستوري، أوضح أن إشراف وزارة الداخلية هو في الجانب اللوجستيكي فقط، وتقوم بذلك بصفتها قطاعا من قطاعات الحكومة. وأضاف أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أوكل إليه ملاحظة الانتخابات، والتنسيق مع هيئات محلية وأجنبية متخصصة في المجال، لكشف أي نوع من الخروقات ورفع تقارير بخصوصها إلى الجهات المختصة لاتخاذ التدابير والإجراءات المعمول بها، موضحا أن ذلك هو ما تقوم به جميع الدول الديمقراطية التي تسعى لضمان انتخابات حرة ونزيهة تعكس الإرادة الشعبية ■

مغرب اليوم الجديد

Du 21 au 27 10 11

المجلس الوطني لحقوق الانسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵎⵎⵉⵔⵜ
Conseil national des droits de l'Homme
National Human Rights Council

اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات
ⵜⴰⵙⵏⴰⵙⵜ ⵜⵣⵎⵎⵉⵔⵜ ⵉ ⵜⵙⵏⵙⴰⵡⵉⵏ ⵉⵏⴰⵎⵓⵔⵏ ⵉ ⵜⵙⵖⵔⵓⵜⵉⵏ
Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections
Special Commission for the Accreditation of Election Observers

إعلان

يعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات عن فتح باب الترشيحات لاعتماد ملاحظين وطنيين ودوليين من أجل القيام بمهام الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات المزمع تنظيمها في 25 نونبر 2011 لاختيار أعضاء مجلس النواب.

ويمكن ملئ استمارة طلب الاعتماد عبر الدخول للموقع التالي :

www.observation-elections.ma

هكذا، يجب أن يتم ملئ استمارة طلب الاعتماد بعناية، مباشرة على الموقع ، وإرفاقها بالوثائق المطلوبة بالإضافة إلى إرسال الملف عبر البريد المضمون بوصل تسلم داخل أجل أقصاه يوم الجمعة 28 أكتوبر 2011 على الساعة الرابعة والنصف زوالا (16:30) بالتوقيت العالمي الموحد إلى العنوان التالي :

المجلس الوطني لحقوق الإنسان/انتخابات
ساحة الشهداء- ص ب 1341
10001- الرباط - المغرب

وستقوم اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالبت في طلبات الاعتماد المقدمة المستوفية للشروط وستبلغ الهيئات المتقدمة بالطلبات بقرارها.

يرجى من الهيئات المتقدمة بطلب الاعتماد الاطلاع على ميثاق ملاحظة الانتخابات وكذا النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لانتخاب أعضاء مجلس النواب (يمكن تحميل هذه الوثائق من نفس الموقع المشار إليه أعلاه).

الشروط المؤهلة للاعتماد

- **جمعيات المجتمع المدني المغربية**، المشهود لها بعملها وتجربتها في مجال حقوق الإنسان ونشر قيم المواطنة والديمقراطية
- **الملاحظون الوطنيون المنتدبون من قبل الجمعيات المشار إليها أعلاه**
  - لا يجب أن يكونوا مرشحين في أي دائرة من الدوائر الانتخابية برسم الانتخابات الجاري تنظيمها
  - يجب أن يكونوا مسجلين في اللوائح الانتخابية
  - يجب أن يلتزموا بالتقيد بمضامين الميثاق المحدد للمبادئ والضوابط الأساسية للملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات
- **الملاحظون الدوليون : يشترط فيهم**
  - التوفر على تجربة مهمة في مجال ملاحظة الانتخابات
  - الالتزام بالتقيد بالميثاق المحدد للمبادئ والضوابط الأساسية للملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بنا على العنوان التالي:

accreditation2011@cndh.org.ma الهاتف: 00212.537.73.28.65 الفاكس: 00212.537.73.29.26

Revue de Presse du Conseil

المساء
ALMASSAE

المجلس الوطني لحقوق الانسان
Conseil national des droits de l'Homme
National Human Rights Council

اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات
Commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections
Special Commission for the Accreditation of Election Observers

إعلان

يعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان واللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات عن فتح باب الترشيحات لاعتماد ملاحظين وطنيين ودوليين من أجل القيام بمهام الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات المزمع تنظيمها في 25 نونبر 2011 لاختيار أعضاء مجلس النواب.

ويمكن ملئ استمارة طلب الاعتماد عبر الدخول للموقع التالي : www.observation-elections.ma

هكذا، يجب أن يتم ملئ استمارة طلب الاعتماد بعناية، مباشرة على الموقع ، وإرفاقها بالوثائق المطلوبة بالإضافة إلى إرسال الملف عبر البريد المضمون يوصل تسلم داخل أجل أقصاه يوم الجمعة 28 أكتوبر 2011 على الساعة الرابعة والنصف زوالا (16:30) بالتوقيت العالمي الموحد إلى العنوان التالي:

المجلس الوطني لحقوق الإنسان/انتخابات
ساحة الشهداء- ص ب 1341
10001- الرباط - المغرب

وستقوم اللجنة الخاصة لاعتماد ملاحظي الانتخابات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالبت في طلبات الاعتماد المقدمة المستوفية للشروط وستبلغ الهيئات المتقدمة بالطلبات بقرارها.

يرجى من الهيئات المتقدمة بطلب الاعتماد الاطلاع على ميثاق ملاحظة الانتخابات وكذا النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لانتخاب أعضاء مجلس النواب (يمكن تحميل هذه الوثائق من نفس الموقع المشار إليه أعلاه).

للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بنا على العنوان التالي:

accreditation2011@cndh.org.ma
الهاتف: 00212.537.73.28.65
الفاكس: 00212.537.73.29.26

الشروط المؤهلة للاعتماد

- جمعيات المجتمع المدني المغربية، المشهود لها بعملها وتجربتها في مجال حقوق الإنسان ونشر قيم المواطنة والديمقراطية
- الملاحظون الوطنيون المنتدبون من قبل الجمعيات المشار إليها أعلاه :
  - لا يجب أن يكونوا مرشحين في أي دائرة من الدوائر الانتخابية برسم الانتخابات الجاري تنظيمها
  - يجب أن يكونوا مسجلين في اللوائح الانتخابية
  - يجب أن يلتزموا بالتقيد بمضامين الميثاق المحدد للمبادئ والضوابط الأساسية للملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات
- الملاحظون الدوليون : يشترط فيهم
  - التوفر على تجربة مهمة في مجال ملاحظة الانتخابات
  - الالتزام بالتقيد بالميثاق المحدد للمبادئ والضوابط الأساسية للملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات

Revue de presse du Conseil national des droits de l'Homme

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينوه بالأجواء التي مرت بها الانتخابات التونسية

نوه إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالأجواء التي مرت فيها الانتخابات، التي شهدتها تونس يوم أول أمس، لانتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، الذي سيتولى صياغة دستور جديد للبلاد.

وقال اليزمي، الذي واكب سير عملية التصويت من خلال زيارته لعدد من مراكز الاقتراع في العاصمة التونسية وضواحيها، في تصريح صحفي، إنه سجل بارتياح ما تميزت به هذه الانتخابات من» تنظيم محكم وإقبال تلقائي منقطع النظير للناخبين من مختلف الأجيال والمستويات الاجتماعية، وفي جو يطبع الحماس والتطلع إلى تحقيق الديمقراطية في البلاد».

ومن جهة أخرى، أوضح اليزمي أنه عقد خلال زيارته لتونس جلسات عمل مع عدة مسؤولين وفعاليات حقوقية، من ضمنها الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات، بهدف إيجاد صيغ للتعاون وتبادل الخبرات، خاصة في مجال ملاحظة الانتخابات وتنظيم التغطية الإعلامية للإنتخابات بالنسبة لمختلف وسائل الإعلام، وذلك في أفق التحضير للاستحقاق الانتخابي، الذي سيشهده المغرب في 25 نونبر القادم، مذكرا في هذا السياق بالدور المنوط بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان في تنظيم الملاحظة الخاصة بهذه الاستشارة.

وأضاف أن هذه اللقاءات، التي شملت أيضا عددا من جمعيات المجتمع المدني التونسي، مثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، كان الهدف منها هو الإطلاع على منهجية العمل بالنسبة للتجربة التونسية، خاصة في ما يتعلق بتدريب الملاحظين،وذلك في أفق التحضير لندوة سوف تعقد قريبا في الرباط لهذا الغرض.

وأشار إلى أنه وجه الدعوة إلى مسؤولي عدد من هذه الجمعيات والمنظمات لزيارة المغرب قصد تبادل التجارب في عدة مجالات وخاصة ما يتعلق بمقاربة النوع والانتخابات.

Revue de presse

الخبر
AL KHABAR

تبادل الخبرات بين المغرب وتونس بشأن ملاحظة الانتخابات وتغطيتها

الخبر

عقد ادريس اليزمي، خلال زيارته لتونس لمواكبة سير عملية التصويت، جلسات عمل مع عدة مسؤولين وفعاليات حقوقية، من ضمنها الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات، بهدف إيجاد صيغ للتعاون وتبادل الخبرات، خاصة في مجال ملاحظة الانتخابات وتنظيم التغطية الإعلامية للانتخابات بالنسبة لمختلف وسائل الإعلام، وذلك في أفق التحضير للاستحقاق الانتخابي، الذي سيشهده المغرب في 25 نونبر القادم، مذكرا في هذا السياق بالدور المنوط بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان في تنظيم الملاحظة الخاصة بهذه الاستشارة.

وأضاف أن هذه اللقاءات، التي شملت أيضا عددا من جمعيات المجتمع المدني التونسي، مثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، كان الهدف منها هو الاطلاع على منهجية العمل بالنسبة للتجربة التونسية، خاصة في ما يتعلق بتدريب الملاحظين، وذلك في أفق التحضير لندوة سوف تعقد قريبا في الرباط لهذا الغرض.

وأشار إلى أنه وجه الدعوة إلى مسؤولي عدد من هذه الجمعيات والمنظمات لزيارة المغرب قصد تبادل التجارب في عدة مجالات وخاصة ما يتعلق بمقاربة النوع والانتخابات.

ونوه إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالأجواء التي مرت فيها الانتخابات، التي شهدتها تونس أول أمس الأحد، لانتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، الذي سيتولى صياغة دستور جديد للبلاد.

وقال اليزمي إنه سجل بـ«ارتياح ما تميزت به هذه الانتخابات من تنظيم محكم وإقبال تلقائي منقطع النظير للناخبين من مختلف الأجيال والمستويات الاجتماعية، وفي جو يطبع الحماس والتطلع إلى تحقيق الديمقراطية في البلاد».

Revue de l'Homme

اليزمي ينوه بالأجواء التي مرت بها الانتخابات التونسية

نوه إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالأجواء التي مرت فيها الانتخابات، التي شهدتها تونس يوم أمس الأحد، لانتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، الذي سيتولى صياغة دستور جديد للبلاد.

وقال اليزمي، الذي واكب سير عملية التصويت من خلال زيارته لعدد من مراكز الاقتراع في العاصمة التونسية وضواحيها، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إنه سجل بارتياح ما تميزت به هذه الانتخابات من" تنظيم محكم وإقبال تلقائي منقطع النظير للناخبين من مختلف الأجيال والمستويات الاجتماعية، وفي جو يطبع الحماس والتطلع إلى تحقيق الديمقراطية في البلاد".

ومن جهة أخرى، أوضح اليزمي أنه عقد خلال زيارته لتونس جلسات عمل مع عدة مسؤولين وفعاليات حقوقية، من ضمنها الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات، بهدف إيجاد صيغ للتعاون وتبادل الخبرات، خاصة في مجال ملاحظة الانتخابات وتنظيم التغطية الإعلامية للإنتخابات بالنسبة لمختلف وسائل الإعلام، وذلك في أفق التحضير للاستحقاق الانتخابي، الذي سيشهده المغرب في 25 نونبر القادم، مذكرا في هذا السياق بالدور المنوط بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان في تنظيم الملاحظة الخاصة بهذه الاستشارة.

وأشار إلى أنه وجه الدعوة إلى مسؤولي عدد من هذه الجمعيات والمنظمات لزيارة المغرب قصد تبادل التجارب في عدة مجالات وخاصة ما يتعلق بمقاربة النوع والانتخابات.

عائلة المانوزي تتقدم بلائحة الشهود ، ضمنهم اليازمي وبوريكات..

الاتحاد الاشتراكي الاتحاد الاشتراكي : 24 - 10 - 2011

يشرع قاضي التحقيق في استئنافية الرباط ، في التحقيق في ملف المناضل المختطف حسين المانوزي ، يومه الاثنين . وعلمت الجريدة من مصادر مقربة من العائلة أن السيدة خديجة الشاو، والدة المناضل المختطف حسين المانوزي ستنتصب كطرف مدني.

وأضافت نفس المصادر أن دفاع العائلة تقدم بلائحة الشهود، وتتضمن من بين من تتضمنهم بوريكات وادريس اليازمي.باعتبار بوريكات عاش لحظة الهروب الأولى» للشهيد, واليازمي باعتبار الملف قد انتهى بين يديه باعتباره رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وكشفت مصادرنا أن الفقيد ادريس بنزكري كان قد أعد تقريرين, أحدهما سري لم يتم الكشف عن محتواه، وتريد العائلة أن تطلع عليه لمعرفة الحقيقة.

Revue de Presse du Conseil National des

من برنامج جبر الضرر الجماعي الذي أطلقه المجلس الوطني لحقوق الإنسان استئناف مشروع «تحسين الصحة الإنجابية لدى المرأة القروية» بإيتزر

أحمد بيضي

الاتحاد الاشتراكي : 17 - 10 - 2011

بمناسبة اليوم الوطني للمرأة، نظمت «جمعية التعاون للبيئة والتنمية» بإيتزر، إقليم ميدلت، بمقرها الاجتماعي، ورشة تكوينية حول حقوق النساء، استفادت منها 25 مشاركة ومشاركا يمثلون جمعيات نسائية وتنموية على صعيد المنطقة، وذلك بهدف المساهمة في تنمية الوعي بالحقوق المضمنة في المواثيق الدولية والوطنية، سيما في مجال الصحة والتعليم، وبالتالي لترسيخ أهداف المقاربة النوعية على المستوى المحلي، من خلال تعبئة وتقوية وإشراك مكونات المجتمع المدني في تفعيل هذه المقاربة ضمن الأنشطة والبرامج التنموية التي تقوم بها الجمعيات بمنطقة إيتزر.

ويعد مشروع «تحسين الصحة الإنجابية والجنسية لدى المرأة القروية» بجماعة إيتزر، إقليم ميدلت، من بين المشاريع المقدمة على مستوى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، كما يأتي في إطار مشاريع برنامج جبر الضرر الجماعي التي أطلقها المجلس الاستشاري/ الوطني لحقوق الإنسان، بتعاون مع مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، وتمويل من طرف الحكومة المغربية والإتحاد الأوروبي، لفائدة المناطق التي شملها ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وقد غطت هذه المشاريع إحدى عشرة منطقة من مناطق المملكة.

وفي سياق الأنشطة المقرر تنظيمها من طرف «جمعية التعاون للبيئة والتنمية» بإيتزر، تنظيم ورشة تحسيسية لفائدة النساء حول سرطان الثدي بهدف تحسين وإغناء معارف النساء في مجال الصحة الإنجابية والجنسية، كما سيتم إطلاق مبادرات وأنشطة هادفة لإدماج وتأهيل المرأة القروية عبر تكوين وتأهيل النساء القرويات المنحدرات من دواوير تابعة للجماعة القروية لإيتزر (آيت باسو، آيت اوفلا وآيت الحاج مثلا)، بالإضافة إلى مركز إيتزر، وذلك للاستفادة من برامج تهم محو الأمية والصناعة التقليدية وكيفية إنشاء جمعيات أو مجموعات ذات نفع اقتصادي وأنشطة مدرة للدخل.

ويهدف مشروع «تحسين الصحة الإنجابية والجنسية لدى المرأة القروية»، حسب تقرير محصل عليه، إلى تقوية دور المرأة القروية في النهوض بالتنمية المحلية من خلال النهوض بصحة الأم والطفل، وإغناء معارف النساء في مجال التخطيط الأسري وثقافة حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة، عبر تنظيم دورات تكوينية للجمعيات المحلية حول الصحة الإنجابية والأمراض المتنقلة جنسيا ومقاربة النوع والتنمية وكذا المقاربة الحقوقية.

وللمساهمة في تقليص نسب وفيات الأمهات والأطفال، تماشيا مع سياسة وزارة الصحة في برنامجها «ولادة بدون مخاطر»، يؤكد تقرير في الموضوع أنه سيتم تعزيز مهارات وقدرات القابلات التقليديات المتواجدات بدواوير جماعة إيتزر ونواحيها عبر دورات تكوينية ودعمهن في هذا المجال وتوفير فرص لتبادل الخبرات مع المشتغلين بقطاع الصحة، كما سيتم توسيع ورشات تحسيسية للشباب وتنظيم قوافل متنقلة حول الصحة الإنجابية والأمراض المتنقلة جنسيا.

المساء
ALMASSAE

احتجاج

الصبار يراسل «الهاكا» بشأن «أخطر المجرمين»

راسل محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الأسبوع الماضي، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بشأن برنامج «أخطر المجرمين»، الذي تبثه القناة الثانية، إثر احتجاج مجموعة من المحكومين بالإعدام على ذكر أسمائهم ونشر صورهم وإعادة تمثيل جرائمهم في البرنامج.

وعمد الصبار إلى مراسلة «الهاكا» أياما بعد لقائه محكومين بالإعدام بالسجن المركزي بسلا، بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام في العاشر من أكتوبر، حيث أبلغه المحكومون بالإعدام، الذين ظهروا في «أخطر المجرمين»، أن البرنامج سبب لهم ولعائلاتهم عدة مشاكل. وأكد المحكومون بالإعدام أن بث حلقات من البرنامج تستعرض قضاياهم، مع ذكر أسمائهم ونشر صورهم، أدى إلى تعميق معاناتهم النفسية على اعتبار أن الحلقات أعادت إلى أذهانهم تفاصيل جرائم نسوها وحاولوا التخلص من ذكرياتها بعد الحكم عليهم بالإعدام

Revue de Presse du Conseil Nat